

دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر و البطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل في محافظة إربد

شادي يوسف العبدالله

قسم العلوم المالية والادارية والحاسوب
كلية الزرقاء الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية
Bmshadi@bau.edu.jo

ساهر محمد عدوس

قسم العلوم المالية والادارية والحاسوب
كلية الزرقاء الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الحد من الفقر والبطالة. من خلال بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر و الحد من البطالة و بيان أثر المشاريع الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من هذه القروض. و لتحقيق هذه الاهداف تم تطوير استبانة لتخدم أغراض هذا البحث. أظهرت الدراسة استحواذ المشاريع الحيوانية على النسبة الاكبر تلتها المشاريع التجارية بمتوسط دخل بين ١٠٠ الى ٢٠٠ دينار شهريا، اضافة الى قدرة هذه المشاريع الصغيرة على تحقق أهدافها في معالجة الفقر و البطالة بدرجة متوسطة. توصي الدراسة بالتوسع بالمشاريع الصغيرة وزيادة قيمة القروض بشكل عام ، اضافة الى استحداث برامج اقراضية خاصة من شأنها استقطاب فئة الشباب من (٢٠ - ٣٠) عن طريق أسعار مرابحة تفضيلية وأقساط مريحة لتشجيعهم للبداية بمشاريع خاصة بهم و إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية خصوصاً في المناطق الريفية للوقوف على واقع هذه المشاريع عن كثب. **الكلمات المفتاحية:** المشاريع الصغيرة، الحد من الفقر والبطالة، صندوق التنمية والتشغيل.



المقدمة :

لاقت فكرة التمويل الصغير أو الميكروي (Microfinance) رواجاً كبيراً بعد النجاح الهائل الذي حققته هذه الفكرة في بعض الدول النامية ، حيث أصبح هذا التمويل للبدء بمشروع صغير من الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التي حرصت كثير من الدول على وضعها في خططها الاستراتيجية كأسلوب عمل تهدف من خلاله إلى الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة .

وذلك عبر توفير فرص العمل للراغبين بها دون ائقال كاهل الأجهزة الادارية ، من خلال دفع طالبي العمل نحو أخذ المبادرة بأنفسهم و التخطيط الفردي كل حسب وضعه ليعمل لمنفعته . في مسعى حثيث لمواجهة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تصيب المجتمعات جراء ارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر ، مما يخلق تاليا مشكلة تصيب القاعدة الانتاجية في المجتمع و شريحة واسعة من العاطلين عن العمل و في هذا الاطار سعت الاردن لتطبيق سياسية التمويل للمشاريع الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية للعاطلين عن العمل لدفعهم نحو بناء مشاريعهم الخاصة بهم ليتحولوا الى قوة منتجة .

وخصوصا عندما بدأ الاقتصاد الاردني بالتعرض الى ضغوط محلية و إقليمية ودولية ، وقد استمرت الآثار السلبية لهذه الضغوط بالظهور و الازدياد حتى وصلت ذروتها عام ١٩٨٩ م عندما تعرض الاقتصاد الأردني الى أكبر هزة في تاريخه أدت الى انخفاض سعر صرف الدينار الاردني و ما ترتب على ذلك من زيادة في الأسعار و تراجع المدخرات و تآكل لرؤوس الأموال و تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام .

ولهذا بدأت الحكومة الاردنية بالبحث عن الحلول من خلال التعاون مع صندوق النقد الدولي و ذلك من خلال برامج التصحيح الاقتصادي و التي كان لها فيما بعد آثار سلبية على الطبقة الفقيرة بسبب رفع الدعم عن بعض السلع مما أدء الى زيادة أسعارها وتقليص فرص العمل في القطاع العام و زياده الضرائب ، و ذلك أدء لاحقا الى زيادة نسب الفقر و ازدياد أعداد المتعطلين عن العمل .

ولأن الحكومة أدركت آنذاك أنه ليس من السهل استيعاب الأيدي العاملة المتنامية الأعداد خاصة في ظل تراجع الاقتصاد و لذلك بدأت الحكومة بالتفكير بسياسات جديدة لمساعدته الفقراء و الوصول اليهم بكافه مواقعهم، و في اطار هذا التوجه فقد جاء تأسيس صندوق المعونة الوطنية عام ١٩٨٦ م و الذي يعمل على تقديم المعونات النقدية و العينية لمعالجة حالات الفقر و تمويل مشاريع تأهيلية كخطوة وقاية لاستيعاب الموارد البشرية المتزايدة وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة في هذه الفترة و مع أن فكرة تقديم مساعدات و معونات نقدية كانت أم عينية قد تساهم في تخفيف أثر الفقر للأسر المستفيدة منها إلا أن هذه المبالغ كانت متواضعة نوعا ما و إضافة إلى ذلك لا تساعد في إيجاد فرص عمل من أجل التخفيف من ظاهرة البطالة و تحسين الوضع المعيشي لهذه الأسر .

لذلك و في عام ١٩٩٠ م تم تأسيس صندوق التنمية و التشغيل الذي قام بدورة بتقديم القروض التشغيلية لفئة الشباب و الحرفيين و المهنيين الباحثين عن العمل لتخفيف ضغط الطلب على الوظائف الحكومية .

مشكلة الدراسة :

تنصب المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الاجابة عن التساؤل التالي :- ما هي الآثار الناجمة عن برامج التمويل الصغير في الحد من مشكلتي الفقر و البطالة و تحسين الوضع المعيشي و الدخل من وجهة نظر المستفيدين من قرض صندوق التنمية و التشغيل؟ ولمعرفة مدى تحقيق هذه البرامج للأهداف التي أنشأت من أجلها حيث تعتبر هذه المشروعات أسلوب على ادارة الأزمات المتمثلة في اتساع دائرتي الفقر و البطالة و أثر مؤسسات التمويل الصغير كأداة للتصدي لهما .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحديد دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية و التشغيل في الحد من الفقر و البطالة من

خلال ما يلي :

١. بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر .
٢. بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة .
٣. بيان أثر المشاريع الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي و الدخل للمستفيدين من هذه القروض .

فرضيات الدراسة:

١. هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المشاريع الصغيرة و بين الحد من مشكلة الفقر للأسر المستفيدة.
٢. هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المشاريع الصغيرة و بين الحد من مشكلة البطالة للأسر المستفيدة.
٣. هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين المشاريع الصغيرة و بين تحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد مدى نجاعة الاستثمار في المشروعات الصغيرة لحل مشكلتي الفقر و البطالة و ذلك لتحفيز الجهات المعنية في صندوق التنمية و التشغيل لإيجاد و تشجيع البرامج التي من شأنها أن تزيد الاقبال على هذه المشاريع .

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: تتمثل في الجنس ، المستوى التعليمي ، قيمة القرض ، الحالة العملية للمستفيد قبل الانتفاع ، طبيعة المشروع ، عدد افراد الاسرة ، العمر .
المتغيرات التابعة: تتمثل في معالجة ظاهرة الفقر و الحد من البطالة و تحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة من خلال التركيز على ما يلي: دخل الأسرة ، فرص العمل لأفراد الأسرة ، الاستهلاك و الادخار ، و فرص مواصلة التعليم ، و زيادة انتاج أفراد الأسرة .

التعريفات الإجرائية :

١. المشروع الصغير : يمكن تعريف المشروع الصغير في الأردن بناءً على المعايير المستخدمة لهذا الغرض و هي معيار عدد العاملين و رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة و الادارة، بأنه المشروع الذي يكون عدد العاملين فيه (١ - ٩) و رأس ماله أقل من ٣٠ ألف دينار و عادة يتولى الادارة صاحب المشروع و يستخدم تكنولوجيا بسيطة غالباً.
٢. صندوق التنمية و التشغيل : مؤسسة حكومية ولدت من رحم بنك الانماء الصناعي عام ١٩٨٩ م و تهدف إلى توفير التمويل المناسب للأفراد بهدف اقامة مشروعات خاصة بهم للحد من الفقر و البطالة .
٣. الفقر : "النقص في توفير الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الانسان أو النقص في الغذاء و النقص في كافة الخدمات الصحية و التعليمية و انخفاض الدخل". (الأسود ، ٢٠٠١)
أما المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر تعتبر أن الفقير هو شخص لا يتجاوز دخلة دولاراً أمريكياً واحداً في اليوم . و تم اعتماد خط الفقر في بعض الدول على أنه امتلاك ٥٠ % من متوسط الدخل فاذا كان هناك دولة متوسط دخل الفرد بها ٥ آلاف دولار فحسب المعيار السابق من يمتلك أقل من ٢٥٠٠ دولار من متوسط الدخل يعتبر فقيراً .
و من جهة أخرى تم وضع خطوط عدة للفقر ، تعتبر مقياساً للدخل و الاستهلاك الذي يميز الفقراء عن غيرهم و أهم هذه الخطوط هي :
أ- خط الفقر المدقع : و يتمثل في الافتقار الى الدخل اللازم لتلبية احتياجات الغذاء الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة .
ب- خط الفقر المطلق : يتمثل في الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية و عند قياسه تدخل السلع الغذائية و السلع غير الغذائية الضرورية مثل المأوى ، الملابس ، المأكل ، التعليم الصحة و التنقل .

ت- خط الفقر النسبي : يقاس بنسبة دخل الأسرة الى متوسط دخل الأسر بشكل عام ، و يتغير هذا بتغير مستوى الدخل .
٤- البطالة :- يمكن تعريف البطالة على أنها اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل (الخصاونة . ١٩٩٨) .
أما دائرة الاحصاءات العامة فتعمد الى تقسيم المتعطلين عن العمل الى قسمين :

أ- المتعطل الذي سبق له العمل : وهو الشخص الذي تجاوز الخامسة عشر من العمر ويبحث عن عمل و لديه القدرة للقيام به ، و لا يزال خلال فترة الاسناد الزمني أي عمل على الرغم من انه سبق و عمل داخل الأردن أو خارجه .
ب- المتعطل الذي لم يسبق له العمل : وهو الشخص الذي تجاوز الخامسة عشر من العمر و يبحث عن عمل و يمتلك القدرة لأدائه و لا يزال خلال فترة الاسناد الزمني أي عمل و لم يسبق له أن عمل داخل الأردن أو خارجه.(دائرة الاحصاءات العامة، ٢٠٠٥)

و لأغراض هذه الدراسة يمكن تعريف البطالة :- بأنها القدرة على العمل و الرغبة في العمل و البحث عن العمل و لكن دون ايجاد هذا العمل .

مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات التالية :
أ- مصادر ثانوية : وهي عبارة عن الادبيات و الدراسات التي كتبت في مجال البحث مثل الفقر و البطالة و المشاريع الصغيرة إضافة الى بيانات من صندوق التنمية و التشغيل .
ب- مصادر أولية : و هي عبارة عن المستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل أنفسهم .

الدراسات السابقة :

١. دراسة (أبو الهيجاء . ١٩٩١ م) الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .
وقد هدفت الدراسة الى اختبار مدى الكفاءة التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة في استخدامها للموارد الانتاجية ، و الى اختبار القدرة النسبية لهذه الصناعات في ايجاد فرص العمل كما هدفت ايضاً لاختبار قدرة الصناعات الصغيرة في تحقيق توزيع أوسع للدخول ، وقد كان من أبرز نتائجها ما يلي :-

أ- تكلفة خلق فرصة عمل واحدة من الصناعات الصغيرة لا تتجاوز (١٠%) من تكلفتها في الصناعات الكبيرة .
ب- و أفادت الدراسة أن الصناعات الصغيرة تستحق الدعم و الرعاية من جانب الحكومة من أجل توفير مناخ أفضل للمنافسة.

ت- و خرجت الدراسة بمجموعه من التوصيات من أهمها توفير التمويل اللازم لهذه الصناعات و تشجيع اقامة مراكز تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية .

٢. دراسة (شتيوي . ٢٠٠١ م) تقييم الأثار الاقتصادية و الاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة و صناديق الائتمان المنفذين من خلال وزارة التنمية الاجتماعية .

وقد هدفت دراسته الى تقييم المشاريع المنفذة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ضمن برنامج الأسر المنتجة و صناديق الائتمان في الحد من مشكلتي الفقر و البطالة في الأردن و معرفة أسباب نجاح أو فشل هذه المشاريع و من أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة ما يلي :

أ - في الوقت الذي تحقق فيه مشاريع الأسر المنتجة و صناديق الائتمان دخل ثابت ولو بشكل متفاوت فإنها كانت ضعيفة في ايجاد أو توفير فرص عمل لأفراد الأسر الآخرين .

ب - غالبية المنتفعين من الأسر المنتجة من الذكور و من ذوي الأعمار الكبيرة ، و مستوياتهم التعليمية منخفضة بشكل ملحوظ ، و جميعهم متزوجين . أما فيما يتعلق بحجم أسرهم فغالبيتها كبيرة الحجم، و فيها أفراد متعطلين أو متقاعدين ومستوى دخولهم يتسم بالانخفاض قبل الاقتراض ، كما أن نسبة كبيرة من المقترضات الاناث (على قلة عددن) من ربات البيوت .

ج - أهم سبب لتأسيس المشروع لكافة المقترضين هو تحسين الوضع المادي و الرغبة في الاعتماد على الذات .

د - يلاحظ أن الدراسة بينت نجاحا أكبر في مشاريع صناديق الائتمان منها في برنامج الأسر المنتجة الا أننا يجب أن لا ننسى أن صناديق الائتمان تستهدف أسراً ذات قدرات مالية أكبر من تلك التي تستهدفها برامج الأسر المنتجة ، وتستهدف كذلك العاطلين عن العمل حيث تعتبر المشاريع بالنسبة لهم فرصة لتحقيق الذات و التحول الى الجانب الإنتاجي مما يدفعهم الى التمسك بها و المحافظة عليها .

٣. دراسة (البطانية . ٢٠٠٤) كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن .

هدفت الدراسة الى قياس كفاءة الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و قد خلصت

الدراسة الى ما يلي :

أ- أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة بشكل اجمالي تتمتع بكفاءة اقتصادية و اجتماعية .

ب - و أوصت هذه الدراسة بتشجيع اقامة الصناعات الصغيرة و محاولة ازالة الحواجز التي تحول دون نموها و تطويرها و توفير التمويل اللازم لها .

ج - كما أوصت بتطوير و تنمية المؤسسات المتخصصة بتقديم القروض اللازمة لتمويل هذه المشاريع .

٤. دراسة (حداد و الخطيب . ٢٠٠٥) دور المشروعات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و

الاجتماعية في الاردن .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ماهية المشروعات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة و خصائصها ومميزاتها و

محدداتها و مفهوم الأردن و رؤيته لهذه المشروعات ، و تناولت الدراسة واقع هذه المشروعات من حيث التطور و التصنيع و

التوزيع الجغرافي و الكيان القانوني و مصادر تمويلها . و خلصت الدراسة الى النتائج التالية :-

أ - ساهمت المشاريع الصغيرة بتوظيف (٤٥,٢٦ %) اجمالي حجم الأيدي العاملة في المشروعات الاقتصادية الأردنية في

حين تشكل نسبة المشاريع الصغيرة و المتوسطة نسبة (٩٩,٦ %) من اجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية للفترة نفسها .

ب - تمتاز المشاريع الصغيرة بانتشارها الجغرافي الواسع مما يساعد في استقطاب الأيدي العاملة و يساعد ذلك على تخفيض

حجم البطالة و الفقر في الاقتصاد الأردني .

ج - لا تزال المشاريع الصغيرة في الاردن تواجه صعوبات و مشكلات و معوقات مالية و ادارية و تسويقية و تنظيمية .

٥. دراسة (العلايا و الذيابات . ٢٠٠٧) تحليل الانتاجية دالة الانتاج في المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن للفترة (

١٩٨٣ - ٢٠٠٥) .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة و تحديد مزاياها و خصائصها ، و تحليل انتاجية هذه المشروعات.

وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

أ - تبرز أهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في أهميتها النسبية التشغيلية للأيدي العاملة فهي تساهم في تشغيل (٣٦ %) من

مجموع القوى العاملة في الأردن ، و ازدادت أهميتها خاصة بعد التطور الذي لحق بقطاع الخدمات ، اذ انه من الملاحظ أن

قطاع الخدمات يساهم في تشغيل (٦٢,٨ %) من القوى العاملة. و انخفضت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي (١١,٣ %) و

قطاع الصناعة (٢٧,٧ %) .

ب - أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي أقيمت في الريف الأردني ساهمت في استيعاب ما لا يقل عن (١١,٥ %) من قوى العمل ، و انتقلت بمستويات المعيشة الى الأعلى و ساهمت في الحد من الهجرة من الريف الى العاصمة أو بعض المدن الرئيسية .

ت - بينت الدراسة أن هذه المشاريع تساهم باستيعاب (٣٨,٩ %) من اجمالي قوى العمل الأردنية كما تساهم بنسبة (٩,٨٢ %) من المجموع الكلي للإنتاج المحلي ، و تساهم كذلك بزيادة دخول الأسرة الحضرية و الريفية على السواء من خلال استخدام قوى العمل ، و استخدام المواد الخام المحلية .

ث - أن هذه المشروعات (الصغيرة و المتوسطة) تساهم بعدالة توزيع الدخل لانتقال جزء كبير منها الى الريف و تشغيل أبناء الأسر الفقيرة .

٦. دراسة (نسرين خليل . ٢٠٠٧) الفقر و البطالة في محافظة عجلون و مدى مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في حلها و خاصة عند المرأة.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلتي الفقر و البطالة في محافظة عجلون . وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :-

أ- تعتبر ظاهرة الفقر و البطالة في محافظة عجلون من الظواهر التي تستحق ايجاد حلول ناجعة لها . حيث تصل نسبة البطالة الى (١٨,٩ %) و نسبة الفقر (١٧ %) وهي أعلى من النسب العامة للفقر و البطالة في المملكة .

ب- تعتبر المرأة من الفئات الأشد تأثراً بالفقر حيث تشكل ما نسبته (٦٤,٤ %) من الحالات الفقيرة و التي تتقاضى معونة وطنية في المحافظة ، فهي تشكل ثلثي فقراء المحافظة . كما أثبتت تجارب المرأة في المحافظة قدره المرأة على تأسيس و ادارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة بفعالية و نجاح ، و إسهامها بشكل مباشر في زيادة دخل أسرتها و رفع المستوى المعيشي لها .

ت- تسهم هذه المشاريع في محافظة عجلون في توفير فرص عمل و بالتالي المشاركة في حل مشكلتي الفقر و البطالة ، و زيادة دخول أصحابها .

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة في معرفة واقع المشاريع الممولة من صندوق التنمية و التشغيل و مدى تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها في الحد من مشكلتي الفقر و البطالة و تحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة و ذلك من خلال استطلاع و معرفة اتجاهات هذه الفئات المستهدفة من هذه المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية و التشغيل من خلال جمع أكبر قدر ممكن من البيانات و المعلومات من المستفيدين .

حيث تم التعامل مع هذه البيانات و تحليلها بأسلوب التحليل الوصفي باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) و الوصول الى اجابات لأسئلة الدراسة ، و اشتملت منهجية الدراسة على الجوانب التالية :

١. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل في محافظة اربد .

٢. عينة الدراسة:

نظراً لتعذر الحصول على أسماء المستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل في محافظة اربد خلال فترة معينة و لأسباب تخص الصندوق (فرع اربد) لم يتم إيضاحها من قبل المعني في الصندوق ، و لهذا السبب تعذر الحصول على عينة بطريقة عشوائية مما اضطر الباحث الى اللجوء للعينة المريحة من خلال التواجد في مبنى الصندوق على مدار عدة أيام و استطلاع آراء ٧٠ مستفيداً من هذه القروض ممن يقومون بمراجعة الصندوق لعدة أسباب من أهمها :

- أ- الاستفسار عن رصيد القرض المتبقي في حالة الرغبة بسداده .
 ب- الرغبة في التوسع في المشروع القائم .
 ج- ارسال نسخة الايداع في البنك المعني (الذي يتعامل معه الصندوق) التي تثبت أن المستفيد قام بدفع القسط المترتب عليه ليتم حفظها في ملف القرض لدى الصندوق .
 و مع أن العينة ليست عشوائية و ليست بالحجم المطلوب يعتقد الباحث أنها و الى حد ما تعكس رأي المجتمع و ذلك كون المستفيدين الذين تم استطلاع آرائهم من مناطق مختلفة و تمت العملية على مدار عدة أيام .
- ٣. أداة الدراسة :**

عبارة عن استبانة تم تطويرها لتخدم أغراض هذا البحث و قد اشتملت على مجموعة من الأسئلة تحوي الأجزاء التالية :

الجزء الأول : ويتعلق بالخصائص الديموغرافية و الشخصية للمستفيدين .
 الجزء الثاني : عبارة عن أسئلة تتعلق بالتمويل و المشروع .
 الجزء الثالث : و يتعلق بقدرة المشروع على الحد من الفقر و البطالة و تحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة .
 و قد جاءت الاستبانة على جزئين الأول يأخذ شكل أسئلة و الإجابة عليها ضمن بدائل تعكس بيانات المنتفع و المشروع ، و الثاني عبارة عن جدول يحتوي مجموعة من العبارات تتم الاجابة عليها بوضع اشارة (√) أمام الوضع الذي ينطبق على حالة المنتفع .

٤. تحليل البيانات:

لمعرفة أثر برامج التمويل الصغير في الحد من مشكلتي الفقر و البطالة و معرفة اتجاهات المستفيدين في هذا الموضوع قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) و تم استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و تم اعتماد الوسط الحسابي لتحديد الأهمية حسب الآتي :

المدى من (١,٠٠ - ١,٤٩) درجة ضعيفة من الأهمية
 من (١,٥٠ - ٢,٤٩) درجة متوسطة من الأهمية
 من (٢,٥٠ - ٣,٠٠) درجة عالية من الأهمية

علما أنه خلال تحليل نتائج الاستبانة تم منح الدرجة العالية ٣ نقاط و الدرجة المتوسطة ٢ نقطة و الدرجة الضعيفة ١ نقطة لغايات التحليل .

أهمية المشاريع الصغيرة :

تمثل المشاريع الصغيرة أحد روافد عملية التنمية الاقتصادية في اقتصاديات الدول بشكل عام و في الدول النامية بشكل خاص و ذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الانتاجية ، و رفع مستويات الادخار و الاستثمار و استغلال المواد الأولية المحلية ، و يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة فيما يلي :

١. عدالة التنمية الاقتصادية .
٢. تنمية الصادرات .
٣. ايجاد فرص عمل جديدة.
٤. خدمة المشاريع الكبيرة و تنميتها .

مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة البطالة في الأردن :

في الأردن ساهمت هذه المشاريع بشكل كبير في محاربة البطالة حيث بلغت نسبة العمالة في هذه المشروعات (٤٥,٢٦ %) من حجم الأيدي العاملة في المنشآت الاقتصادية الاردنية عام ٢٠٠٩ م. وتؤكد الدراسات المتخصصة بالمشاريع الصغيرة على أن هذه المشاريع مكثفة للعمالة حيث بلغت هذه النسبة لمشاريع صندوق التنمية و التشغيل في الأردن المباشرة و غير

المباشرة (٢,٥) فرصه عمل لكل مشروع بالمتوسط ، وهذا يعطي صورة واضحة على قدرة هذه المشاريع الصغيرة على خلق فرص العمل مما يسهم بقوة بحل مشكلة البطالة .

مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر في الأردن :

تتميز هذه المشاريع بانتشارها جغرافيا الى كل المناطق فهي بخلاف المشروعات الكبيرة تصل الى المناطق النائية و البعيدة ، و غالبا يكون سكان هذه المناطق من الفقراء مما يدفعهم الى عدم الهجرة و العمل في هذه المشروعات التي تؤمن لهم مصدر رزق مناسب و ثابت أحيانا و هذا ما أكدته بعض الدراسات حيث أن (٦٤ %) من المستفيدين من قروض صندوق الائتمان في الأردن وفق ما ورد في دراسة موسى شتيوي أظهروا أنهم حصلوا على دخل ثابت جراء قروض التشغيل التي قدمها لهم هذا الصندوق.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم إتباع القياس الإحصائي لقياس مدى ثبات الاستبانة و سلامة بناء الفقرات الخاصة بها و ذلك عن طريق استخدام الاتساق الذاتي (طريقة كرونباخ الفا) لهذا الغرض ، و حيث أن الجزء الأول و الثاني تحتوي بيانات أساسية عن المنتفع و المشروع فقد تم قياس الاتساق الداخلي للجزء الثالث فقط حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي لهذا الجزء (٨٢ %) .

تحليل نتائج الدراسة :

أولا : الخصائص الديموغرافية و الشخصية للمستفيدين ، و يتألف هذا الجزء مما يلي :

١ . توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
٨٤	٥٩	ذكر
١٦	١١	أنثى
% ١٠٠	٧٠	المجموع

يشير الجدول السابق الى تفاوت كبير بين الذكور و الاناث حيث وصلت نسبة الذكور الى ٨٤ % و في رأي الباحث أن هذا التفاوت قد يعود الى القيم و الأعراف السائدة في كثير من مناطق المحافظة و خصوصا الريفية منها التي توجب على الرجل الانفاق على أسرته و تحمل كافة الأعباء المادية المترتبة عليه و اضافة الى تراجع الأعمال اليدوية و الحرفية التي تتقنها النساء و توجهن الى العمل في مصانع مدينة الحسن الصناعية في كثير من الأحيان .

٢ . توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب العمر

النسبة %	التكرار	العمر
٥,٧	٤	٣٠ - ٢٠
٤٤,٣	٣١	٤٠ - ٣١
٢٠	١٤	٥٠ - ٤١
١٧	١٢	٦٠ - ٥١
١٣	٩	٦٠ فأكثر
% ١٠٠	٧٠	المجموع

يشير الجدول السابق الى أن غالبية أعمار المستفيدين تتركز ضمن النسبة (٣١ - ٤٠) سنة اذ بلغ عددهم ٣١ مستفيد بنسبة (٤٤,٣ %) وربما ذلك بسبب قدرتهم على الانتاج ، أو بسبب الأعباء المالية الجديدة التي قد تترتب عليهم في مثل هذا العمر خصوصاً العائلية منها ويأتي في الدرجة الثانية مستفيدو الفئة العمرية من (٤١ - ٥٠) ثم تليهم الفئة العمرية من (٥١ - ٦٠) وغالبية هؤلاء اما متقاعدين أو يعملون في القطاع الخاص ويبحثون عن مصدر دخل جديد وبعد ذلك الفئة العمرية التي تزيد عن (٦٠) عام و أخيراً الفئة العمرية من (٢٠ - ٣٠) بنسبة ٥,٧ % وذلك قد يعود للأسباب التالية :

أ - الشباب في مثل هذا العمر يبحثون عن أعمال مقابل أجر ثابت و يبتعدون عن إقامة مثل هذه المشاريع .

ب - قلة الأعباء المالية خصوصاً لغير المتزوجين منهم مما يبعدهم عن هذه المشاريع.

٣ . توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي للمستفيدين
١٥,٧	١١	غير متعلم
٨١,٤	٥٧	توجيهي فما دون
٢,٩	٢	دبلوم متوسط
-----	-----	بكالوريوس
-----	-----	الدراسات العليا
% ١٠٠	٧٠	المجموع

تتركز غالبية المستفيدين ضمن فئتي غير المتعلم و توجيهي فما دون حيث تشكل هاتين النسبتين ما مجموعه ٩٧,١ % و ذلك لأن هاتين الفئتين لا تحظيان بفرص كبيرة للعمل في القطاع العام أو الخاص و اذا ما حصل و عملوا فانهم يتلقوا رواتب متدنية، مما يدفعهم للبحث عن مصدر آخر للرزق في حين نجد أن نسبة المستفيدين من حملة درجة الدبلوم ٢,٩ % و لا نجد أحد من حملة درجة البكالوريوس أو الدراسات العليا و ذلك ربما يعود للنظرة الدونية الى هذه المشاريع من وجهة نظرهم أو لقدرتهم على إيجاد فرص عمل أفضل في القطاع العام أو الخاص.

٤ . توزيع أفراد العينة حسب متوسط حجم الأسر المستفيدة :

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

النسبة %	التكرار	حجم الأسرة
١٧	١٢	أقل من ٥ أفراد
٥٠	٣٥	من ٥ - ٧ أفراد
٣٠	٢١	من ٨ - ١٠ أفراد
٣	٢	أكثر من ١٠ أفراد
% ١٠٠	٧٠	المجموع

يشير الجدول السابق الى أن أكبر نسبة هي للأسر من (٥ - ٧) أفراد و من (٨ - ١٠) أفراد لأن هذه المشاريع تستهدف هذه الفئات من الأسر لتوفير مصدر دخل اضافي لمساعدة الأسرة في الوصول الى أوضاع معيشية أفضل من خلال استغلال الأسرة

لجميع طاقات و امكانيات أفرادها و لتوفر فرص عمل تتعدى المستفيد نفسه الى أحد أفراد أسرته ، ثم تأتي بعد ذلك الأسر التي تتكون من أقل من ٥ أفراد و ذلك في رأي الباحث قد يعود لعدم حاجة هذه الأسر لمثل هذه المشاريع بسبب صغر حجمها و أخيراً الأسر التي تتكون من اكثر من ١٠ أفراد و ذلك قد يرجع إلى قلة أعداد مثل هذه الأسر بشكل عام في المجتمع .

٥ . توزيع أفراد العينة حسب حالة المستفيد قبل الانتفاع من المشروع :

الجدول رقم (٥)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب حالة المستفيد قبل الانتفاع من المشروع

النسبة %	التكرار	الحالة قبل الانتفاع
٣٠	٢١	متقاعد
٣	٢	موظف
١١,٤	٨	ربة منزل
٣٣	٢٣	عمل في القطاع الخاص
٢٢,٦	١٦	بلا عمل
%١٠٠	٧٠	المجموع

يشير الجدول السابق الى أن غالبية المستفيدين هم ممن يعملون في القطاع الخاص وذلك قد يكون لتدني دخولهم، وحاجتهم الى مصدر دخل يساعدهم على اعادة أسرهم ، و يأتي بعدهم المتقاعدين بنسبة ٣٠% حيث أنهم في الغالب ما يزالون في مرحلة الشباب و لتوفر الوقت والخبرة أحياناً ، أما العاطلين عن العمل فنسبتهم متدنية قليلاً ٢٢,٦ % و غالباً لأنهم في العقد الثاني من العمر و يتوقعون الحصول على عمل بدخل ثابت ، ثم تليهم ربوات البيوت و أخيراً الموظفين و ذلك ربما لأنهم عادة لا يملكون الوقت الكافي لإدارة مثل هذه المشاريع أو لكون وظائفهم تمنحهم دخلاً ثابتاً و مناسباً للإنفاق على أسرهم مما يجعلهم ليسوا بحاجة هذه المشاريع .

٦ . توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية أو الوضع العائلي :

الجدول رقم (٦)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

النسبة %	التكرار	الحالة الاجتماعية
٢١,٤	١٥	أعزب
٧٨,٦	٥٥	متزوج
----	----	أرمل
----	----	مطلق
% ١٠٠	٧٠	المجموع

يبين الجدول السابق أن المتزوجين حصلوا على نصيب الأسد من هذه القروض بنسبة ٧٨,٦% و هذا بسبب التزاماتهم المالية المتزايدة و التي تشكل على الدوام عامل ضغط على هذه الفئة من أجل توفير مصدر رزق آخر وهذا ما يسعى اليه الصندوق بشكل فعلي في حين كانت النسبة المتبقية ٢١,٤% من نصيب العازبين و هي منخفضة نوعاً ما وذلك قد يعود لاعتماد العازبين في كثير

من الأحيان على أسرهم (الأب أو أحد الأخوة) لتلبية احتياجاتهم المالية حيث ينظرون إلى أنهم ما زالوا في مرحلة البحث عن عمل ، في حين أن الحالات الاجتماعية الأخرى مثل (أرمل ، مطلق) لم تحظى بأي نسبة .

٧. توزيع أفراد العينة حسب مصدر دخل المستفيد قبل المشروع :

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مصدر دخل المستفيد قبل المشروع

النسبة %	التكرار	مصدر دخل المستفيد قبل المشروع
٢٧	١٩	راتب منتظم
----	----	ريع أرض
٧٣	٥١	دخل متقطع
----	----	مصدر آخر
% ١٠٠	٧٠	المجموع

يشير الجدول السابق أن ٧٣% من المستفيدين كانوا يعتمدون على دخل متقطع قبل المشروع و هم يشكلون نسبة كبيرة من العينة و هذا يقودنا الى القول بأن غالبية القروض توجهت الى من كانوا يعانون في سبيل تأمين الدخل الخاص بهم و هذا مؤشر ايجابي على نجاح الصندوق في الوصول الى مثل هؤلاء الأشخاص ، ثم تبعهم من يحصلون على راتب منتظم بنسبة ٢٧ % و هي نسبة لا بأس بها و قد يرجع ذلك الى رغبتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية أو للوصول الى اشباع الحاجات الأساسية و ذلك بسبب تنني رواتبهم المنتظمة ، أما فيما يتعلق بالدخل من ريع الأرض فلا يوجد أحد و ربما يعود ذلك الى عدم الاعتماد بشكل كامل على المشاريع الزراعية الصغيرة بتوفير الدخل بسبب موسميته و عدم قدرتها على توفير دخل طوال أيام العام .

ثانيا : بيانات تتعلق بالمشروع و التمويل

١. نوع المشروع:

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة حسب طبيعة المشروع

النسبة %	التكرار	طبيعة المشروع
٤,٣	٣	زراعي
٣٧	٢٦	تجاري
٥,٧	٤	حرفي
٤٤	٣١	ثروة حيوانية
٩	٦	خدمات
% ١٠٠	٧٠	المجموع

يشير الجدول السابق الى أن مشاريع الثروة الحيوانية تحتل المرتبة الأولى و ذلك قد يكون بسبب العائد الجيد المتأتي منها طيلة أيام السنة ولو أضفنا لها المشاريع الزراعية على صغر نسبتها لشكلنا معا ما يقارب ٥٠% و هذا يعود لطابع الزراعي لمناطق المحافظة و توفر مناطق رعية شاسعة بها، ثم تليها المشاريع التجارية و الحرفية و الخدمية حيث بدأت مثل هذه المشاريع بالانتشار في المناطق الريفية و خصوصاً المشاريع التجارية التي بلغت نسبتها ٣٧ % وهي توفر للمواطنين احتياجاتهم بدلاً من الذهاب الى المدينة لتلبية مثل هذه الحاجات و أخيراً الزراعية وذلك بسبب العزوف عن الأعمال الزراعية و لشح الأمطار و مياه الري بشكل عام إضافة الى قلة الخبرة في الأعمال الزراعية لدى الشباب في هذه الأيام .

٢. قيمة الايراد الشهري للمشروع:

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي للمشاريع الصغيرة حسب الايراد الشهري

النسبة %	التكرار	الايراد الشهري للمشروع
١٠	٧	أقل من ٥٠ دينار
٢٠	١٤	من ٥٠ - ١٠٠ دينار
٣٠	٢١	من ١٠١ - ١٥٠ دينار
٣٠	٢١	من ١٥١ - ٢٠٠ دينار
١٠	٧	أكثر من ٢٠٠ دينار
% ١٠٠	٧٠	المجموع

يشير الجدول السابق الى أن الفئتين من (١٥٠ - ١٠١) دينار و من (٢٠٠ - ١٥١) دينار شكلتا سوياً ٦٠ % من العينة حيث يعتبر هذا ايراد مقبول مقارنة مع حجم الاستثمار اذ تبين من خلال سؤال المستفيدين عن قيمة القروض أن متوسط قيمة القروض هي ٢٤٠٠ دينار تقريباً للقروض الواحد ، أما من يحققون ايراد شهري أعلى و هم نسبة قليلة هم من أصحاب القروض الكبيرة و المشاريع الريادية التي يعمل الصندوق على تمويلها.

ثالثاً: بيانات تتعلق بدور المشاريع في معالجة الفقر والحد من البطالة وتحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة .

حيث تم تقسيم العبارات أو المجالات التي تتعلق بهذا الموضوع الى قسمين كما يلي:

١. مساهمة المشاريع الصغيرة في معالجة الفقر من خلال العبارات أو الأسئلة التالية:

جدول رقم (١٠)

مساهمة المشاريع الصغيرة في معالجة الفقر

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف	α	درجة المساهمة
حسن المشروع في مستوى معيشة أسرتي .	١,٩٢	٠,٨١٣	*٠,٠٠٠	متوسطة
حقق المشروع زيادة في دخل أسرتي .	١,٨٣	٠,٨٣١	*٠,٠٠٢	متوسطة
مكن المشروع الأسرة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية (مأكل ، ملابس ، مشرب ، مسكن)	١,٧٢	٠,٨٣٣	*٠,٠٠٠	متوسطة
مكنني دخل المشروع من توفير خدمات تعليمية أفضل لأفراد أسرتي .	١,٤٩	٠,٦٩٣	٠,٩١٥	ضعيفة
مكنني دخل المشروع من توفير خدمات صحية أفضل لأفراد أسرتي	١,٤٢	٠,٦٤٨	*٠,٠٣	ضعيفة
حقق المشروع زيادة في مدخرات أسرتي	١,٤٤	٠,٧٥١	٠,٢٨٢	ضعيفة
حقق المشروع دخلاً ثابتاً لأسرتي	١,٦٩	٠,٨٠١	*٠,٠٠٩	متوسطة
الوسط الحسابي العام	١,٦٤	—	—	متوسطة

(مستوى الدلالة $\alpha \geq ٠,٠٥$)

يشير الجدول السابق رقم (١٠) الى مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في معالجة مشكلة الفقر من خلال العبارات الواردة و التي تعتبر مؤشرات اقتصادية تدل على مدى تمكن هذه المشاريع من تحقيق أهدافها. حيث أظهرت النتائج ما يلي :

أن المشاريع كانت قادرة و بدرجة متوسطة على تحسين مستوى معيشة الأسر المستفيدة ، و أيضا زيادة دخل الأسرة .
و كذلك يتعلق الأمر بتحقيق مستوى الكفاية للحاجات الأساسية (مأكّل، مشرب ، مسكن ، ملابس) إضافة الى أن هذه المشاريع
تمكنت من تحقيق دخل ثابت و بدرجة متوسطة للأسر المستفيدة .

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى ، و هي قدرة الدخل المتأتي من المشروع على توفير خدمات صحية و تعليمية بشكل أفضل
لأفراد الأسرة ، وتحقيق زيادة في مدخرات الأسرة فقد جاء تأثير المشاريع الصغيرة في هذه المؤشرات ضعيفاً و ربما ذلك بسبب
ارتفاع تكاليف هذه الخدمات و خصوصا التعليمية منها و بشكل خاص التعليم الجامعي ، أما الجانب الصحي فربما يعود ذلك الى
تدني مستوى الخدمات الصحية الحكومية و ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية في القطاع الخاص .
و بالنظر الى المتوسط الحسابي العام لجميع المؤشرات نجد أن المشاريع و بصورة عامة كانت قادرة بدرجة متوسطة على معالجة
مشكلة الفقر .

٢ . مساهمة المشاريع في الحد من البطالة و تحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة:

جدول رقم (١١)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	α	درجة المساهمة
ساهم المشروع بتوفير فرصة العمل المناسبة لي	١,٩٧	٠,٩٠٨	*٠,٠٠٧	متوسطة
ساهم المشروع بتوفير فرصة العمل المناسبة لأحد أفراد أسرتي	١,٤٢	٠,٦٤٨	*٠,٠٠٤	ضعيفة
أتاح المشروع الفرصة لأسرتي لاستغلال مواردها	١,٧٣	٠,٨١١	٠,٠٨٩	متوسطة
ساهم المشروع في زيادة إنتاجية أفراد أسرتي	١,٦٩	٠,٨٠١	*٠,٠٠٠	متوسطة
حسن المشروع من مكانة أسرتي	١,٥٩	٠,٩٠١	*٠,٠٠٣	متوسطة
دفعني المشروع للاعتماد على نفسي	٢,٦	٠,٦٩٩	*٠,٠٠٠	عالية
أسهم المشروع في تحسين مكانتي الاجتماعية	١,٦١	٠,٨٥٥	*٠,٠٠١	متوسطة
الوسط الحسابي العام	١,٨			متوسطة

(مستوى الدلالة $\alpha \geq ٠,٠٥$)

يشير الجدول السابق رقم (١١) الى مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة البطالة و تحسين الوضع المعيشي للأسرة .
ويلاحظ أن المشاريع كانت قادرة و بدرجة متوسطة في ايجاد فرصة العمل المناسبة لصاحب المشروع نفسه وهذا يتفق مع الهدف
الأساسي من هذه المشاريع ، وايضاً ساهمت بدرجة متوسطة بإتاحة الفرصة لأفراد الأسرة المستفيدة لاستغلال مواردها وكذلك الأمر
فيما يتعلق بزيادة إنتاجية الأسرة وهذا ناتج عن كون هذه المشاريع أسرية ، واستطاعة أي فرد من أفراد الأسرة أن يقوم بدور في هذا
المشروع ولو لم يكن أساسياً ولا سيما في مشاريع الثروة الحيوانية أو المشاريع التجارية الصغيرة التي تمكن أي من أفراد الأسرة العمل
بها بأوقات جزئية .

أما في مجال توفير فرص عمل لأحد أفراد الأسرة نقصد هنا بشكل دائم فقد جاء الأثر ضعيفاً ، أي أن هذه المشاريع قادرة على توفير
فرصة عمل واحدة لصاحب المشروع نفسه وهذا عائد الى حجم المشاريع والمبالغ المستثمرة بها وعدم قدرتها على استيعاب عامل
آخر في معظم الأحيان .

من جهة أخرى أسهمت المشاريع في تحسين مكانة المستفيد الاجتماعية ومكانة أسرته الاجتماعية بدرجة متوسطة وذلك بتحويل
الشخص من عاطل عن العمل أو عامل لدى الغير الى مالك لمشروع يديره بنفسه ويعمل لأسرته وهذا يقود لاحقاً لتحسين مكانة
الأسرة بشكل عام انطلاقاً من تحسين الوضع المعيشي لها .

وأخيراً أظهرت النتائج وبدرجة عالية قدرتها على دفع المستفيدين للاعتماد على أنفسهم من خلال ملكيتهم لمشاريعهم الخاصة وادارتهم لها وتيسير أمورهم ومن ثم استخدام إيراداتها في الانفاق على أسرهم .

وبالنظر الى المتوسط العام لجميع المؤشرات نجد أن المشاريع الصغيرة وبصوره عامة كانت قادرة وبدرجة متوسطة على الحد من البطالة وتحسين مستوى الوضع المعيشي للأسر المستفيدة .

النتائج والتوصيات:

النتائج :

قامت هذه الدراسة على تقييم دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة على مستوى الأسر المستفيدة في محافظة اربد ، ولمعرفة مدى تحقيق هذه البرامج للأهداف التي أنشئت من أجلها والتي تتلخص في توليد دخول ثابتة لأصحابها من ناحية وتوليد فرص عمل من ناحية أخرى.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية : أولاً

١. يحظى الذكور بالنصيب الأكبر من هذه المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل اذ بلغت نسبتهم ٨٤% مقارنة مع ١٦% للنساء وهذا يشير الى العادات والتقاليد الاجتماعية التي توجب على الرجل الانفاق على أسرته اضافة الى قلة أعداد النساء اللواتي يجدن الأعمال الحرفية وتوجههن للعمل في المدن الصناعية غالباً .
٢. تتركز أعمار المستفيدين بين (٣١ - ٤٠) عام وتبلغ نسبتهم ٤٤,٣% ويعود ذلك على قدرتهم على الانتاج وبسبب الأعباء المالية الجديدة التي تترتب عليهم في هذا العمر خصوصاً العائلية منها .
٣. غالبية أصحاب هذه المشاريع الصغيرة وبنسبة ٩٧,١% مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة وهذا قد يعود الى عدم قدرتهم على الحصول على وظائف في القطاعين العام والخاص .
٤. يتركز متوسط حجم الأسر المستفيدة من (٥ - ٧) أفراد و(٨ - ١٠) أفراد بنسبة ٨٠% وذلك يعود الى أن هذه المشاريع تستهدف العائلات الكبيرة لمساعدتها في توفير مصدر دخل اضافي وفرص عمل أخرى لأحد أفرادها في بعض الاحيان.
٥. تشير النتائج الى أن النسبة الكبرى من المستفيدين هم من فئة العاملين في القطاع الخاص وبنسبة ٣٣% ثم فئة المتقاعدين تليهم فئة عاطلين عن العمل وهم الفئة المستهدفة من هذه البرامج بنسبة تعتبر منخفضة وهي ٢٢,٦% بسبب تدني إيرادات هذه المشاريع مما يجعلها لا تناسب فئة عاطلين عن العمل الذين ليس لهم دخل آخر كالمقاعدين أو الذين يعملون في القطاع الخاص.
٦. أظهرت الدراسة اقبال المتزوجين بشكل كبير للحصول على هذه القروض وترجمتها الى مشاريع خاصة بهم بنسبة ٧٨,٦% وهي نسبة مرتفعة تعكس حاجة هذه الفئة الى توفير فرص معيشة أفضل لعائلاتهم فيما كان نصيب العازبين ٢١,٤% .
٧. بينت الدراسة أن ٧٣% من المستفيدين من المشاريع الصغيرة هم من ذوو الدخل المنقطع وهذا يعكس نجاح الصندوق في الوصول لمثل هؤلاء الأشخاص وهم الفئة المستهدفة من قبل الصندوق.

ثانياً:

النتائج المتعلقة بالمشروع والتمويل.

١. احتلت مشاريع الثروة الحيوانية المرتبة الأولى وإذا أضفنا لها المشاريع الزراعية فتصل النسبة الى ٥٠% وذلك يعود الى الطابع الزراعي لمناطق المحافظة.

٢. تشير النتائج الى أن الايرادات من المشاريع تركزت على فئتي (١٠١ - ١٥٠) دينار (١٥١ - ٢٠٠) دينار بنسبة ٦٠% ويعتبر هذا عائد مقبول اذ تبين من خلال الدراسة أن متوسط القروض حوالي ٢٤٠٠ دينار.
٣. يعتبر متوسط قيمة القروض بمبلغ ٢٤٠٠ دينار للقروض الواحد مبلغ جيد لبداية مشروع صغير.

ثالثاً:

١. مساهمة المشاريع الصغيرة في معالجة الفقر:

- أ- استطاعت المشاريع وبدرجة متوسطة تحسين مستوى معيشة الأسر المستفيدة.
- ب- استطاعت المشاريع وبدرجة متوسطة من زيادة دخل الأسر المستفيدة.
- ت- مكنت المشاريع وبدرجة متوسطة الأسر المستفيدة من تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الضرورية (مأكل ، ملابس ، مشرب ، مسكن).
- ث - كان للمشاريع قدره ضعيفة في تمكين الأسر على توفير خدمات صحية وتعليمية افضل لأبنائها . وكذلك الأمر فيما يتعلق بزيادة مدخرات الأسرة.

ج- استطاعت المشاريع وبدرجة متوسطة من توفير دخل ثابت للأسر المستفيدة.

ح- بشكل عام استطاعت المشاريع الصغيرة أن تحقق أهدافها في معالجة الفقر بدرجة متوسطة.

٢. مساهمة المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل وتحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة:

- أ- استطاعت المشاريع الصغيرة وبدرجة متوسطة من توفير فرص عمل مناسبة لأصحابها في حين كانت هذه الدرجة ضعيفة في توفير فرصة عمل لأحد أفراد الأسرة.
- ب- أتاحت هذه المشاريع وبدرجة متوسطة الفرص للأسر لاستغلال مواردها وزيادة إنتاجيتها.
- ت- استطاعت هذه المشاريع وبدرجة متوسطة من تحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد وأسرته.
- ث- ساهمت هذه المشاريع وبدرجة عالية بجعل المستفيدين يعتمدون على أنفسهم .
- ج- بشكل عام استطاعت المشاريع الصغيرة أن تحقق أهدافها في الحد من البطالة بدرجة متوسطة.

التوصيات :

١. حيث أن المشاريع الصغيرة نجحت في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة للأسر المستفيدة فإن الدراسة توصي بالتوسع بالمشاريع الصغيرة وزيادة قيمة القروض بشكل عام .
٢. دعم البرامج التي تُعنى بتنمية قطاع المشاريع الصغيرة لأهميتها في استحداث فرص عمل جديدة .
٣. أن يقوم الصندوق باستحداث برامج اقرضية خاصة من شأنها استقطاب فئة الشباب من (٢٠ - ٣٠) عن طريق أسعار مرابحة تفضيلية وأقساط مريحة لتشجيعهم للبداية بمشاريع خاصة بهم .
٤. عقد دورات متخصصة للنساء في المناطق الريفية لإكسابهن مهارات المهن الحرفية والمنزلية مثل (الخياطة ، والتطريز ،والصناعات الغذائية) لتشجيعهن على الحصول على قروض والبداية بمشاريع صغيرة .
٥. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية خصوصاً في المناطق الريفية للوقوف على واقع هذه المشاريع عن كثب .

المراجع:

أولاً : المراجع العربية:

١. أبو الهيجاء ، عدنان .الصناعات الصغيرة في الأردن و دورها في عملية التنمية الاقتصادية ،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، الاردن ، ١٩٩١ .
٢. أبو دياب ،نبيل . تعريف المنشآت الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في التنمية الاقتصادية و متطلبات نجاحها و المعوقات التي تواجهها، ورقة عمل مقدمة للملتقى السنوي الاسلامي السادس: " دور المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة "، عمان ، الاردن ، ٢٧- ٢٩ أيلول ٢٠٠٣ .
٣. الأسود ، محمد . مشاكل و معالجات الفقر ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، ليبيا ، العدد ٧ ، ص : ٤٠٣ - ٤١٣ .
٤. البطاينة ، منار . كفاءة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٤ .
٥. التقرير السنوي لصندوق التنمية و التشغيل ٢٠٠٢ ، ص :١٢ .
٦. الحوامدة ، نجلاء . المشاريع الصغيرة و تمكين المرأة دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة المفرق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، الأردن، ٢٠٠٩ .
٧. الخصاونة ، محمد و آخرون .الفقر و البطالة في الأردن ١٩٩٨ ، الجمعية العلمية الملكية مركز تكنولوجيا الحاسوب والتدريب والمشاريع الصناعية ، عمان ، الأردن .
٨. الصقور، محمد ، وآخرون . (١٩٩٣) تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص ،وزارة التنمية الاجتماعية : عمان ، الأردن .
٩. الصيام ،أحمد .و الصيام، وليد . دور وسائل التمويل في تنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة ، ورقة مقدمة الى الندوة الاقتصادية الثانية بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال "، جامعة اربد الاهلية ، الاردن ، ٤ - ٥ أيار ١٩٩٩ .
١٠. العلايا ، محمد . و الذيابات، خالد . تحليل الانتاجية دالة الانتاج في المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الأردن للفترة (١٩٨٣ - ٢٠٠٥)، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي السابع ، جامعة اليرموك و مركز المكلة رانيا للدراسات: ٢٩-٣١ تموز ٢٠٠٧ .
١١. المقابلة ، ايهاب. و المحروق، ماهر . المشروعات الصغيرة و المتوسطة : مفهومها ، خصائصها، أهميتها ، و معوقاتها ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي السابع ، جامعة اليرموك و مركز المكلة رانيا للدراسات: ٢٩- ٣١ تموز ٢٠٠٧ ، ص: ٢٧١ .
١٢. حداد، مناور. الخطيب ، حازم. "دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن". مجلة اربد البحوث والدراسات ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ٢٠٠٥، ص: ١٢٨ .
١٣. خليل ، نسرين . الفقر و البطالة في محافظة عجلون و مدى مساهمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في حلها و خاصة عند المرأة ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي السابع ، جامعة اليرموك و مركز المكلة رانيا للدراسات: ٢٩- ٣١ تموز ٢٠٠٧ .
١٤. دائرة الاحصاءات العامة ، تقرير مسح العمالة و البطالة لعام ٢٠٠٥ م .
١٥. شتيوي ، موسى. و آخرون .دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر و البطالة في الأردن ، عمان: دار قنديل للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص :١٣٤ .

١٦. شتيوي، موسى. تقييم الأثار الاقتصادية و الاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة و صناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الاردن ،سلسلة دراسات مكافحة الفقر (١٣) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا ، الأمم المتحدة : نيويورك، ٢٠٠١، ص : ٣٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبية:

[1] Joyce Allen, Thompson Alton, Rural Poverty Among racial and ethnic minorities,p2

The Role of Small Enterprises in Reducing Poverty and Unemployment for Beneficiaries from Development and Employment Fund Loans in Irbid Governorate

Shadi Yousef Al-Abdallah

financial and business administration and computer science department
Al- Zarqa University College/ Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan
Bmshadi@bau.edu.jo

Saher mohammad M. adous

financial and business administration and computer science department
Al- Zarqa University Colleg / Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan

Abstract:

This study aimed to highlight the role of small projects financed by the Development and Employment Fund in reducing poverty and unemployment. By demonstrating the contribution of small enterprises in fighting poverty, reducing unemployment and demonstrating the impact of small enterprises on improving the living conditions and incomes of the beneficiaries of these loans. To achieve these goals, a questionnaire was developed to serve the purposes of this research. The study showed the acquisition of animal projects to the largest proportion followed by commercial projects with an average income of 100 to 200 dinars per month, adding to the ability of these small projects to achieve their goals in addressing poverty and unemployment to a medium degree.

The study recommends expanding small projects and increasing the value of loans in general. Adding to developed of special lending programs that attract young people from (20-30) through preferential Murabaha prices and convenient installments to encourage them to start their own projects and conduct more studies and field researches, To find out the reality of these projects closely.

Keywords: small projects, Reducing Poverty and Unemployment, Development and Employment Fund.
